المجلس القومي
للأشخاص ذوي الإعاقة

الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة

١ القضاء على الفقر

مؤسسة هانس زايدل

٢٠٢٠

المجلس القومي
للأشخاص ذوي الإعاقة

الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة

٢٠٢٠

مؤسسة هانس زايدل
مكتب مصر

المجلس القومي
للأشخاص ذوي الإعاقة

عنوان الكتاب
الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة: ١ القضاء على الفقر

تحرير
أ.د/ أشرف عيد مرعي، المشرف العام للمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة

الناشر
المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع مؤسسة هانس زايدل Hanns Seidel Foundation

رقم الطبعة	تاريخ النشر	مقاس صفحات الكتاب
الطبعة الثانية	٢٠٢٠م	١٥ X ٢١سم

التصميم والطباعة
first impression

حقوق الطبع محفوظة لمؤسسة هانس زايدل الألمانية، ميونيخ، 2020
والآراء الواردة بهذا الكتاب تمثل آراء المؤلفين وحدهم ولا تعبر بالضرورة
عن آراء مؤسسة هانس زايدل
للاستعلام: cairo@hss.de https://egypt.hss.de

Copyright 2020, Hanns-Seidel-Stiftung e.V., München
Lazarettstraße 33, 80636 München, Tel. +49 (0)89/1258-0
Online: www.hss.de

افتتاحيـــه

تسعى دول العالم إلى الارتقاء بحياة شعوبها وتحسين جودة الحياة بالنسبة لهم. وعملا على تحقيق ذلك، فقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥ عن سبعة عشر هدفا للتنمية المستدامة، وذلك بغرض تحقيق التنمية والرخاء لشعوب العالم في مجالات الحياة المختلفة، وضمان استمرار تلك التنمية للأجيال القادمة، وذلك في إطار شمول التنمية للجميع دون تمييز تحت شعار " **لن يترك أحد في الخلف No One Left Behind** ".

من هذا المنطلق، شملت أهداف التنمية المستدامة الأشخاص ذوى الإعاقة، وجاء ذكرهم بشكل مباشر في سبعة أهداف، وتحت مظلة الفئات المهمشة في ستة أهداف، وضمن الفئات التي يجب ألا تتعرض للتمييز في هدفين آخرين، خاصة وأن التمييز يعد سبباً رئيسياً لعدم المساواة في الحصول على الفرص والخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد قام قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في نهاية عام ٢٠١٨ بإصدار " تقرير الإعاقة والتنمية" والذي تناول أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم في ضوء أهداف التنمية المستدامة، وتم في نهايته اقتراح بعض التدابير التي يمكن للدول اتخاذها للنهوض بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم.

وفى إطار خطة مصر ٢٠٣٠، والتي تم إعدادها في ضوء أهداف التنمية المستدامة، وانطلاقا من اهتمام الدولة المصرية بأبنائها بوجه عام وبأبنائها من الأشخاص ذوى الإعاقة بوجه خاص، فقد قام المجلس القومي

للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر – في ضوء ما أعلنته الأمم المتحدة – بإعداد هذا الكتيب والذي يأتي ضمن مجموعة من الكتيبات، التي تم إصدارها بدعم من مؤسسة هانس زايدل الألمانية، التي يستعرض كل منها أحد أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة به والمرجو تحقيقها حتى عام ٢٠٣٠، وكذلك أوضاع الأشخاص ذوى الإعاقة بالنسبة لكل هدف وفقا لتقرير الأمم المتحدة عن الإعاقة والتنمية ٢٠١٨.

تستهدف تلك الكتيبات مساعدة الهيئات المختلفة في وضع وتطوير الخطط والبرامج والأنشطة المستقبلية التي تعمل على تمكين الأشخاص ذوى الإعاقة، وإتاحة تلك المعلومات ووضعها بين يدى المهتمين والمتخصصين ومنظمات المجتمع المدني والقراء بغرض التعريف بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها المرجوة، وبأوضاع الأشخاص ذوى الإعاقة الذين يمثلون نحو ١٠٪ – ١٥٪ من المجتمع. هذه النسبة الكبيرة يمكن أن تمثل قوة دافعة في أي مجتمع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا تم بناء قدراتهم واستثمار طاقاتهم لتحسين أحوالهم الشخصية ولدفع عجلة التنمية المجتمعية، أو أن يشكلوا عائقا أو عبئا على المجتمع إذا استمر تهميشهم وعدم الاهتمام بإزالة الحواجز من أمامهم لكى يتمكنوا من الإندماج في المجتمع والعيش باستقلالية للمشاركة في دفع عجلة الإنتاج والارتقاء بالوطن.

المشرف العام

المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة

أ.د. أشرف مرعي

أهداف التنمية المستدامة

هي عبارة عن مجموعة من ١٧ هدفًا وُضعت من قِبل منظمة الأمم المتحدة، وذُكرت في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥سبتمبر ٢٠١٥، وتم إدراجها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تمثل أهداف التنمية المستدامة دعوة لجميع البلدان الفقيرة والغنية والمتوسطة الدخل للعمل على تعزيز الازدهار مع الأخذ بالاعتبار حماية كوكب الأرض.

تترابط هذه الأهداف العريضة فيما بينها على الرغم أن لكل منها غايات صغيرة محددة خاصة به، تمثل في مجموعها ١٦٩ غاية. وتغطي أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية منها الفقر، الجوع، الصحة، التعليم، تغير المناخ، المساواة بين الجنسين، المياه، العمل، الطاقة، البيئة، والعدالة الاجتماعية.

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانونا، إلا أن الحكومات حول العالم تسترشد بتلك الأهداف وتضع الخطط الوطنية لتحقيقها.

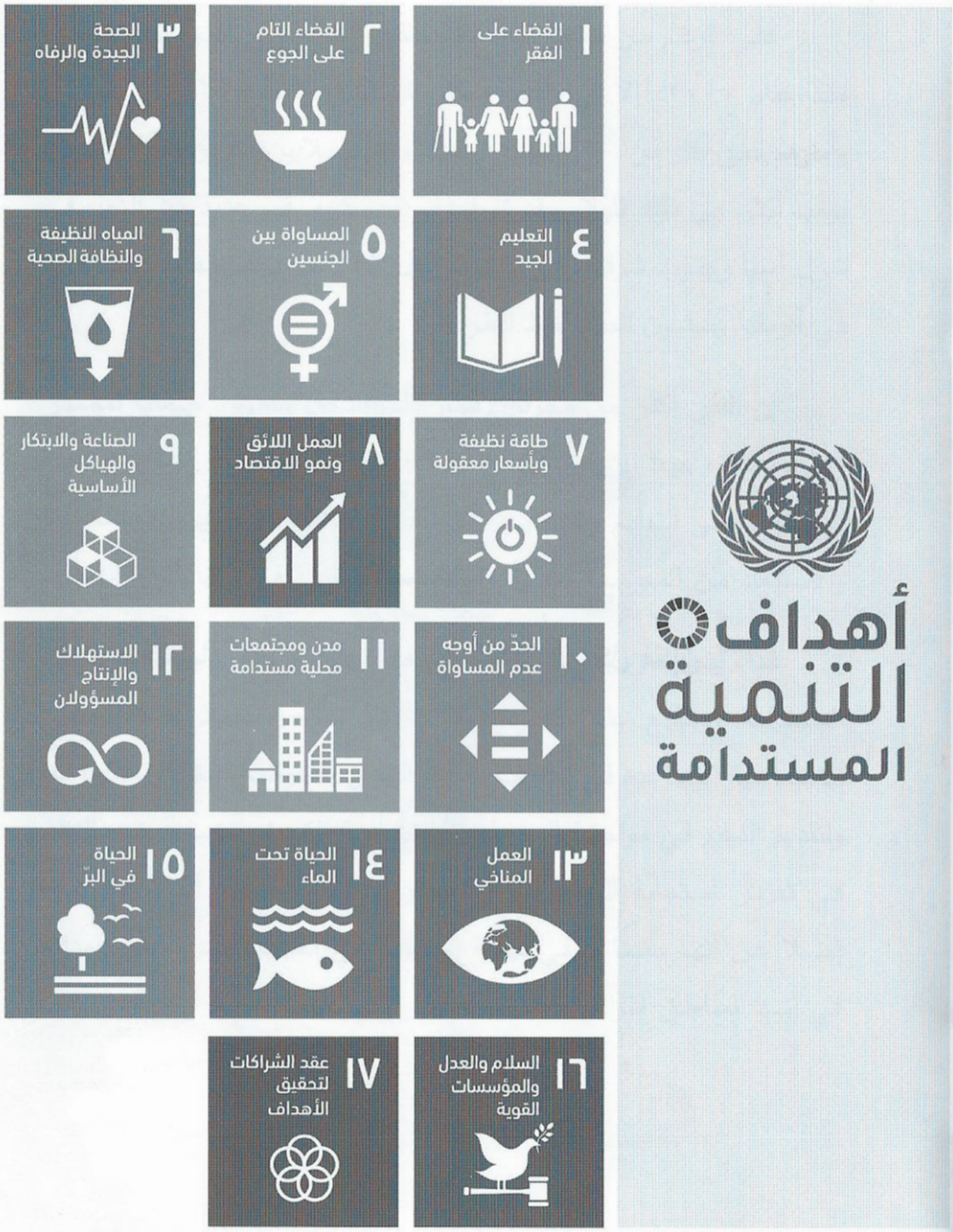

الهـــدف ١

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان **

على الرغم من خفض معدلات الفقر المدقع إلى أكثر من النصف منذ عام ٢٠٠٠، إلا أن عُشر سكان المناطق النامية ما زالوا يعيشون وأسرهم على أقل من ١,٩٠ دولار يوميا، ويوجد ملايين آخرين ممن يكسبون يوميا أكثر من ذلك قليلا. وقد تم إحراز تقدم كبير في عديد من الدول في شرق آسيا وجنوب شرقها، في حين لم يزل ٤٢٪ من سكان جنوب الصحراء في أفريقيا يعيشون تحت خط الفقر.

إن الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد ضمانا لمصدر رزق مستدام، حيث أن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في اتخاذ القرارات.

لذا، يتعين أن يكون النمو الاقتصادي شاملا بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ، ولا بد من تنفيذ نظم الحماية الاجتماعية للمساعدة في تخفيف معاناة البلدان المعرضة لمخاطر الكوارث، ولتقديم الدعم في مواجهة المخاطر الاقتصادية الكبيرة. ستساعد تلك النظم في تعزيز استجابة المتضررين للخسائر الاقتصادية في أثناء الكوارث، فضلا عن أنها ستساعد في نهاية المطاف في القضاء على الفقر المدقع في أشد المناطق فقرا.

حقائق وأرقام

- لا يزال نحو ١٠٪ من سكان العالم، أو ٧٠٠ مليونا تقريبا يعيشون في فقر مدقع على أقل من دولارين يوميا.
- لا تعني الوظيفة أن يتمكن الفرد من العيش الكريم، ففي الواقع عانى نحو ٨٪ من الموظفين وأسرهم في كل أنحاء العالم من الفقر المدقع في عام ٢٠١٨.
- على الصعيد العالمي، تعيش ١٢٢ امرأة (في الفئة العمرية ٢٥ – ٣٤ عاما) في فقر مدقع، مقارنة بـ١٠٠ رجل من نفس الفئة العمرية.
- تنتمي الغالبية العظمى ممن يعيشون على أقل من دولارين يوميا إلى منطقة جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا.
- توجد معدلات الفقر العالية غالبا في البلدان الصغيرة والهشة والبلدان المتضررة من النزاعات.
- يؤثر الفقر في الأطفال تأثيرا بالغا، فواحد من كل خمسة أطفال يعيش في فقر مدقع.
- مع حلول عام ٢٠١٨، كان ٥٥٪ سكان العالم يفتقدون الحماية الاجتماعية.
- في عام ٢٠١٨، لم تتمع بالمنافع المالية المقدمة للأمهات سوى نسبة ٤١٪ من الوالدات.

الغايات

١-١- القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم.

١-٢- تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠.

١-٣- استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام ٢٠٣٠.

١-٤- ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام ٢٠٣٠.

١-٥- بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر الطبيعية المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام ٢٠٣٠.

١ - أ – ضمان تعبئة كبيرة للموارد من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك، من خلال تعزيز التعاون الإنمائي، من أجل توفير وسائل كافية يمكن للدول النامية توقعها، ولا سيما أقل البلدان نموا، لتنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده.

١ - ب – وضع أطر سياسات سليمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، على أساس استراتيجيات إنمائية لصالح الفقراء ومراعية للاعتبارات الجنسانية، لدعم تعجيل الاستثمار في إجراءات القضاء على الفقر.

القضاء على الفقر والجوع لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة *

(الهدفان ١ ، ٢)

يعيش الأشخاص ذوو الإعاقة في فقر أكثر من الأشخاص غير ذوي الإعاقة بسبب الحواجز في المجتمع مثل التمييز ومحدودية فرص الحصول على التعليم والعمالة وعدم إدراجهم في سبل العيش والبرامج الاجتماعية الأخرى.

لا تزال البيانات الوطنية المتعلقة بفقر الدخل المصنفة حسب الإعاقة شحيحة، لكن البيانات المتاحة تبين أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني أو الدولي أعلى من غيرهم، وفي بعض البلدان يمثلون ضعف نسبة الأشخاص الذين لا يعانون من إعاقات.

فيما يتعلق بالأمن الغذائي، تشير البيانات المتاحة في البلدان المتقدمة، إلى أن متوسط نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين لا يستطيعون توفير وجبة البروتين كل يوم تبلغ ضعف معدل الأشخاص الذين لا يعانون من إعاقات. يوجد عدد كبير من النساء ذوات الإعاقة أكثر من الرجال ذوي الإعاقة في مثل هذه الحالة، والفجوة بين الجنسين من حيث الحصول على وجبات تحتوي على البروتين أوسع بين الأشخاص ذوي الإعاقة.

في البلدان النامية، تشير البيانات إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم من غير المرجح أن يحصلوا دائمًا على طعام يأكلونه بنسبه أكثر من الأشخاص غير ذوي الإعاقة وأسرهم.

على الرغم من أن الشمول المالي يمكن أن يساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على التخلص من الفقر، فإن الوصول إلى الخدمات المالية مثل البنوك يظل مقيدًا بسبب عدم إمكانية الوصول الفعلي لهذه الخدمات.

في بعض البلدان، يجد الأشخاص ذوو الإعاقة أنه لا يمكن الوصول إلى أكثر من ٣٠٪ من البنوك.

في العديد من البلدان تم اعتماد برامج الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، والتي يمكن أن تكون أساسية في تسهيل الهروب من الفقر، حيث يوجد لدى ١٦٨ دولة على الأقل خططا للإعاقة توفر منافع نقدية دورية للأشخاص ذوي الإعاقة، في حين يتم تقديم استحقاقات مقطوعة في ١١ دولة.

في نصف البلدان ذات الاستحقاقات الدورية، تغطي هذه الاستحقاقات بشكل أساسي العمال وأسرهم المدرجين في الاقتصاد الرسمي، باستثناء الأطفال ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة الذين لم تتح لهم الفرصة للمساهمة أو الاشتراك في التأمين الاجتماعي لفترة كافية ليكونوا مؤهلين للحصول على تلك الاستحقاقات. في ٨٧ دولة أخرى، يتم تمويل المخططات بالكامل أو جزئيًا من خلال الضرائب.

في ثلث تلك البلدان فقط، تغطي البرامج جميع الأشخاص ذوي الإعاقات التي تم تقييمها بغض النظر عن وضع دخلهم.

في بقية البلدان، لا تغطي البرامج سوى الأشخاص أو الأسر التي يقل دخلها عن حدود معينة. على الرغم من وجود تلك البرامج، فإن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة غير قادرين على الحصول على الحماية الاجتماعية.

في بعض البلدان، لا يستطيع أكثر من ٨٠٪ من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى خدمات الرعاية الاجتماعية الحصول عليها.

لإنهاء الفقر والجوع للأشخاص ذوي الإعاقة، ينبغي النظر في عدد من الإجراءات:

- تصميم سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية لتشمل الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إزالة الحواجز والعقبات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في الوصول والاستفادة الكاملة من برامج الحماية الاجتماعية على قدم المساواة مع الآخرين.
- توعية موظفي مكاتب المنح بالحواجز التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة للوصول إلى الحماية الاجتماعية وأساليب التغلب على تلك الحواجز.
- تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية وإمكانية الوصول إليها، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.
- تصنيف البيانات عن الفقر والجوع حسب حالة الإعاقة.
- إنشاء أنظمة رصد وتقييم وطنية تقيّم دوريا جميع أشكال الحماية الاجتماعية والبرامج المتعلقة بالإدماج والتأثير الإيجابي على حالة الأشخاص ذوي الإعاقة.

المصـادر:

* https://www.un-ilibrary.org/economic-and-social-development/disability-and-development-report-2018_a0b1b1d1-en

** https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty/

تتضمن سلسلة " الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة " الكتيبات الآتية:

- الإعاقة والقضاء على الفقر
- الإعاقة والقضاء التام على الجوع
- الإعاقة والصحة الجيدة والرفاه
- الإعاقة والتعليم الجيد
- الإعاقة والمساواه بين الجنسين
- الإعاقة والمياه النظيفة والنظافة الصحية
- الإعاقة والطاقة النظيفة
- الإعاقة والعمل اللائق ونمو الإقتصاد
- الإعاقة والصناعة والابتكار والبنية التحتية
- الإعاقة والحد من أوجه عدم المساواه
- الإعاقة والمدن والمجتمعات المستدامه
- الإعاقة والمناخ
- الإعاقة والسلام والعدل
- الإعاقة وعقد الشراكات

المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة

العنوان : 9 ش سراى القبة – القاهرة
تليفون :0224530066 – 0224530091
Sec.general.office.ncda@gmail.com
www.facebook.com/ncpdegypt